

أداء دين أجهزة الموازنة خلال العام المالي ٢٢/٢١

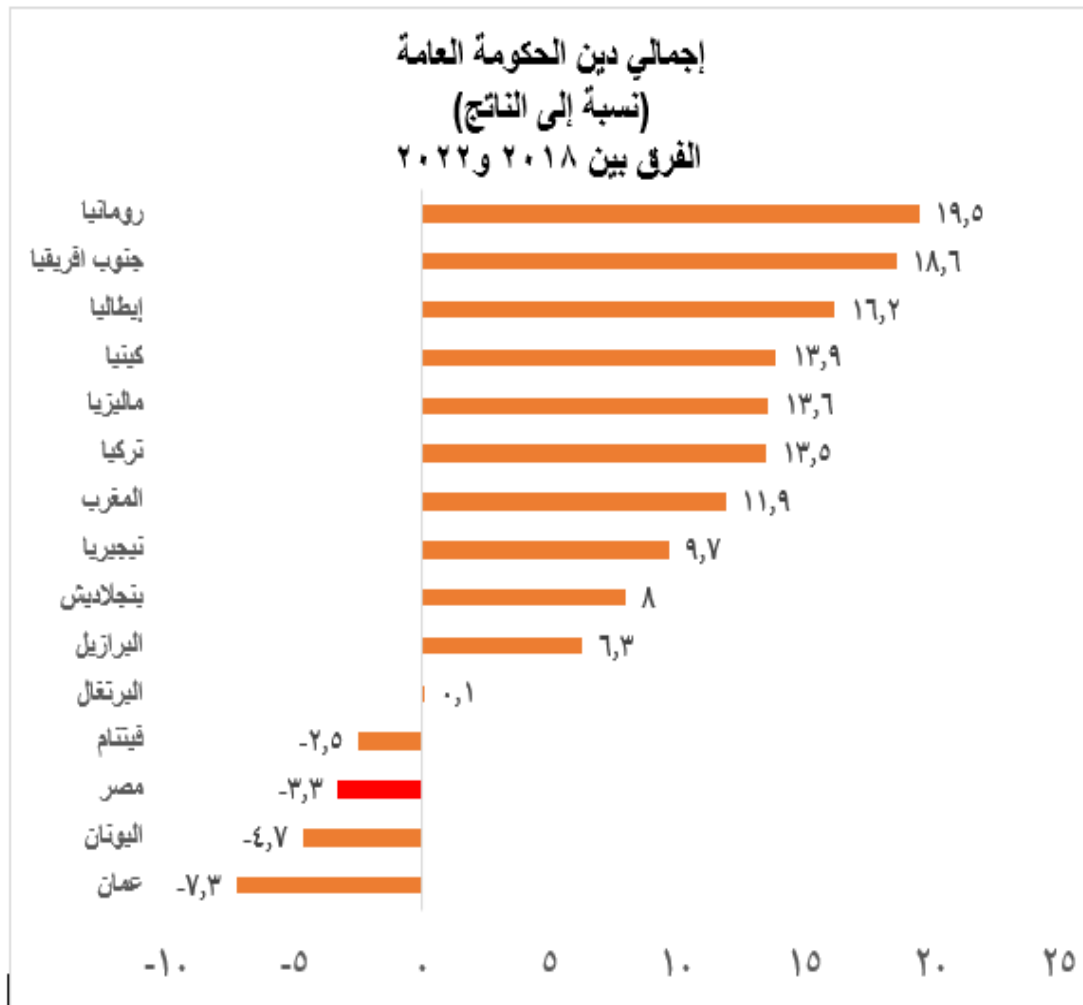
أداء دين أجهزة الموازنة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١:

٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩		
موازنة	فعلي	موازنة	فعلي	موازنة	فعلي	
٤٨٤,٨	٤٧٥,٥	٤٧٢,٣	٤٣٥,١	٤٦٢,٨	٤٤٥,١	العجز الكلي للموازنة (مليار جنيه)
٩,٣		٣٧,٢		١٧,٧		التغير (مليار جنيه)
١٠٠٩,٧	١٠٦٨,٥	١٠٠٧,٢	٩٨٧,٧	٩٢١,٢	٨٢١	الاحتياجات التمويلية
-٥٨,٨		١٩,٥		١٠٠,٢		التغير (مليار جنيه)
٨٧,٢٪	٨٥,٩٪	٩١,٦٪	٨٢,٨٪	٨٧,٥٪	٨٩,٢٪	دين أجهزة الموازنة (نسبة من الناتج)
١,٣٪		٨,٨٪		-١,٧٪		التغير بين الموازنة والفعلي
٥٣٩٩,١		٤٥٩١,٧		٣٩٨٩,٧		الدين المحلي
						التغير بين الموازنة والفعلي
١٥٢٦,٦		١٢٦٧,٦		١١٠٤,٥		الدين الخارجي
						التغير بين الموازنة والفعلي
٥٨٤,٨	٥٧٩,٦	٥٦٥,٥	٥٦٦,٠	٥٦٨,٤	٥٦٩,١	إجمالي الفوائد
٥,٢		-٠,٥		-٠,٧		التغير (مليار جنيه)
٥٢٨,٤	٥٢٠,٢	٥١٧,٩	٥١٧,٢	٥٢٥,٧	٥٢٤,٤	الفوائد المحلية
٨,٢		٠,٧		١,٣		التغير (مليار جنيه)
٥٦,٤	٥٩,٤	٤٧,٦	٤٨,٧	٤٢,٧	٤٤,٧	الفوائد الخارجية
-٣		-١,١		-٢		التغير (مليار جنيه)

يلاحظ وجود فروق بين كل من تقديرات الموازنة وفعليات الأعوام المالية محل العرض، ويرجع ذلك إلى ارتفاع العجز الكلي للموازنة عما كان مستهدفاً وقت إعدادها؛ حيث ارتفع العجز الكلي بحوالي ٤٠,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ عما كان مستهدفاً وقت إعداد الموازنة، كما ارتفع العجز الكلي بنحو ٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن تقديرات موازنة نفس العام. ويُعزى هذا الارتفاع إلى كل من ارتفاع فاتورة المصروفات العامة للدولة نتيجة تزايد الاحتياجات التمويلية المطلوبة لدعم النمو الاقتصادي، ودعم شبكات الحماية الاجتماعية التي تأثرت نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. كما ارتفعت فاتورة باب الدعم بشكل عام نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود متأثرين بالحرب في أوروبا واختلال سلاسل الإنتاج عالمياً، ويرجع سبب ارتفاع العجز في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى تخطي معدل نمو المصروفات معدل النمو على جانب الإيرادات وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بينها عما كان مقدراً وقت إعداد الموازنة. وترجع أسباب زيادة المصروفات إلى اندلاع الحرب في أوروبا وهو ما أدى إلى خلل في سلاسل الإمداد عالمياً والإنتاج وهو ما تسبب في ارتفاع مصروفات دعم السلع الأساسية خاصة القمح وزيت الطعام، كما ارتفعت أسعار النفط الخام مما أدى إلى زيادة الاتفاق على دعم السلع البترولية. وقد أدت كل تلك العوامل إلى ارتفاع معدل التضخم، وهو ما دفع البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي انعكس ذلك أيضاً على زيادة مدفوعات الفوائد. حيث أدت تلك العوامل إلى تحقيق دين أجهزة الموازنة العامة للدولة نحو ٨٧,٢٪ فعلى خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٨٥,٩٪ عن إعداد تقديرات الموازنة لنفس العام.

كما قد بلغت إجمالي الفوائد نحو ٥٨٥ مليار جنيه فعلى ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٥٨٠ مليار جنيه بتقديرات الموازنة، منها ٥٢٨ مليار جنيه تخص الفوائد المحلية، مقابل ٥٢٠ مليار جنيه بتقديرات الموازنة (في ضوء ارتفاع معدلات الفائدة المحلية حيث قام البنك المركزي المصري برفع العائد لديه بواقع ٤٠٠ نقطة أساس خلال شهري مارس وأكتوبر لمواجهة الضغوط التضخمية). أما بالنسبة للفوائد الخارجية فقد إنخفضت بنحو ٣ مليار جنيه لتحقيق ٥٦ مليار جنيه فعلى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٥٩ مليار جنيه بتقديرات الموازنة لنفس العام، مما يرجع في الأساس في ضوء عدم القيام بإصدارات سندات خارجيه جديدة منذ ابريل الماضي نظراً لارتفاع معدلات الفوائد العالمية في ذلك التوقيت من العام عن معدلات العائد للسندات المصرية المصدرة بالخارج.

وقد انعكس زيادة العجز وزيادة متطلبات الإنفاق العام على مستويات الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة، وهو ما انعكس بدوره على معدلات دين أجهزة الموازنة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تلك الزيادات إلا أنه بالمقارنة مع الدول المثيلة نجد أن التغير في دين الحكومة العامة لجمهورية مصر العربية كان من ضمن الدول القليلة جدا التي شهدت تحسن على صعيد هذا المؤشر كما هو موضح بالشكل التالي.



ومن ناحية أخرى، فقد كان هناك أعباء إضافية مؤثرة على رصيد المديونية الحكومية تمثلت في:

- تحمل خسائر البنك المركزي والتي نشأت نتيجة تغير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية
- أعباء فض التشابكات المالية التاريخية والتي نشأت نتيجة متأخرات الجهات لدى بعضها البعض وخاصة البترول والكهرباء مع الخزنة ومديونية بنك الاستثمار القومي
- أعباء تمويل الاستثمارات والمصروفات الإضافية
- المبالغ المحصومة على حسابات وزارة المالية نتيجة ضمان بعض الجهات وعدم قدرتها على السداد
- بعض التسويات غير النقدية وفروق القيمة الحالية والاسمية لأذون الخزنة

ملخص أرصدة دين أجهزة الموازنة وخدمته

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يونيه ٢٠٢٠	يونيه ٢٠٢١	يونيه ٢٠٢٢
إجمالي الدين العام لأجهزة الموازنة (داخلي/خارجي)	٥,٠٩٤,٢١٣	٥,٨٥٩,٣١٣	٦,٩٢٦,٧٧٢
<u>الدين المحلي للأجهزة الموازنة العامة ١/</u>	٣,٩٨٩,٦٨٨	٤,٥٩١,٦٧٦	٥,٣٩٩,١٤٨
<u>الدين الخارجي الحكومي</u>	١,١٠٤,٥٢٥	١,٢٦٧,٦٣٧	١,٥٢٦,٦٢٤
إجمالي الفوائد المسددة	٥٦٨,٤٢١	٥٦٥,٤٩٧	٥٨٤,٨١٩
فوائد الدين الداخلي	٤٢,٧٤٩	٤٧,٥٨٥	٥٦,٤٤٩
فوائد الدين الخارجي	٥٢٥,٦٧٢	٥١٧,٩١٣	٥٢٨,٣٧٠
<u>إيضاحات : (% من GDP)</u>			
الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	٦,٢٩٥,٠٠٠	٦,٩٢٣,٠٠٠	٧,٩٤٠,٦٨١
إجمالي الدين العام لأجهزة الموازنة (داخلي و خارجي) ٢/	%٨٠,٩	%٨٤,٦	%٨٧,٢
إجمالي الفوائد المسددة لأجهزة الموازنة (داخلي و خارجي)	%٩,٠	%٨,٢	%٧,٤

المصدر: وزارة المالية & البنك المركزي المصري.

١/ يمثل المديونية المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية.

٢/ تم مراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مصادر الاقتراض:

تمثل مصادر التمويل لدى وزارة المالية في الاقتراض المحلي من خلال إصدار الأوراق المالية من أذون وسندات على الخزنة العامة بالإضافة الي قروض و تسهيلات ائتمانية من الجهاز المصرفي. بينما يمثل الاقتراض الخارجي في سندات دولية تصدر في

الأسواق الخارجية والاقتراض من صناديق التمويل العربية والدولية ومنظمات وهيئات التمويل الدولية بالإضافة الي الديون الثنائية المجدولة والغير مجدولة.

نبذة عن أداء إدارة الدين حتى يونيو ٢٠٢٢:

نجحت وزارة المالية في خفض نسبة الدين الي الناتج المحلي بما يقارب ٣,٣% خلال أربع سنوات حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (١٠١٪) وانخفضت تلك النسبة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصل إلى (٩٠,٥٪). كما انخفضت مره أخرى للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليصل إلى (٨٣,٩٪) ثم ارتفعت في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل الي (٨٧,٢٪).

وتمثل تكلفة خدمة الدين (الفوائد) عبء على المالية العامة لذا فتعمل وزارة المالية على خفض تكلفة خدمة الدين من خلال الإجراءات التالية:

١. تنوع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي والاستفادة من مصادر التمويل الميسر المنخفضة التكلفة من المؤسسات المالية والإقليمية والدولية.

٢. إصدار أدوات تمويلية جديدة منخفضة التكلفة (صكوك- سندات خضراء - سندات متغيرة العائد).

٣. العمل على ربط أدوات الدين المالية الحكومية (أذون وسندات الخزانة) ببنك اليوروكلير لإتاحة التعامل لشريحة أكبر من المستثمرين الأجانب على أدوات الدين الحكومية وخصوصاً البنوك المركزية (التي تنسم بحجم طلبات كبير) بهدف خفض تكلفه خدمه الدين وفقا لآليات العرض والطلب مع إدراج أدوات الدين الحكومية في مؤشر JPMorgan لأدوات الدخل الثابت في الأسواق الناشئة بنهاية شهر يناير ٢٠٢٢.

٤. تطوير البنية التحتية والتشريعية لسوق الأوراق المالية لزيادة حجم الطلب في كلا من السوق الأولى والثانوي على الأوراق المالية الحكومية وجذب مستثمرين جدد واستهداف قطاعات جديدة من حملة الأوراق المالية الحكومية.

٥. فتح أسواق جديدة للإصدارات الحكومية بالعملات الآسيوية من خلال القيام بجولة غير ترويجية لأهم المراكز المالية بدول شرق آسيا (طوكيو- بكين- سول- سنغافورة)

٦. تكثيف الجهود اللازمة لتحصيل المتأخرات لاسيما متأخرات مصالح الإيرادات الضريبية.

٧. اتخاذ المزيد من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية لتحسين أداء بعض القطاعات الحكومية.

ومن ناحية أخرى تعمل وزارة المالية جاهدة على تحقيق الدقة في اعداد الموازنة وتقدير اعتماداتها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة عن طريق الاعداد الجيد لمقترحاتها وأن تكون المقترحات مرتبطة بتحقيق أهداف محددة وذلك من خلال:

١. استمرار تطبيق موازنة البرامج والأداء.

٢. إعداد الموازنة بشكل متوسط المدى.

٣. استمرار تطبيق منظومة الـ GFMIS على جهات الموازنة العامة للدولة، بما يساهم في إمكانية استخراج كافة التقارير المالية التي تساعد متخذ القرار على الدقة في إعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة.

٤. ارتباط طلب الاعتماد بالباب السادس بوجود دراسات جدوى حقيقية للمشروعات المقترحة

كما قد قامت وزارة المالية بإصدار استراتيجية الدين متوسطة المدى بهدف تحقيق أهداف الحكومة في إدارة محفظة الدين بشكل متوازن، مع وضع سقف للديون، وتمثل الاستراتيجية الخطة التي تعتمدها وزارة المالية والدولة المصرية تطبيقها على مدار ثلاث سنوات (MTDS). ويتم إعداد استراتيجية إدارة الدين متوسطة المدى بغرض تحقيق التوازن المطلوب بين عناصر التكلفة والمخاطرة لمحفظة الدين العام الحكومي، كما يجري اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تدعيم تلك التوصيات الواردة باستراتيجية خفض المديونية الحكومية وهي كما يلي:

١. عمل جولات غير ترويجية.

٢. الإسراع في الانتهاء من موقع الوزارة الجديد وتخصيص رابط للمستثمرين في الأوراق المالية للرد على استفساراتهم وتعريفهم بأهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر محط أنظار المستثمر في الأوراق المالية، بالإضافة إلى إعلامهم بكافة المستجدات في ذات الشأن، والتواصل المستمر معهم والوقوف على أهم احتياجات السوق بما يساهم في خفض درجة المخاطر المتعلقة بعدم اليقين بشأن توقعات الأداء المستقبلية.

٣. تحديد خطة إصدارات سنوية في ضوء المصروفات المتوقعة وأيضاً الإيرادات المتوقعة على مدار العام بما يسمح للمستثمر

إدارة تدفقاته النقدية بشكل أفضل، وبالتالي يكون أكثر استعداداً للتنازل عن جزء من أسعار الفائدة المطلوبة من جانبه.

٤. ضرورة وضع معايير وضوابط وقواعد للاقتراض الداخلي بحيث يكون عند الحدود الآمنة.

٥. قيام الهيئات الاقتصادية بترشيح الاقتراض، وأن يكون الغرض من الاقتراض مقتصر فقط على مواجهة أو تدعيم النشاط الاستثماري وليس نشاط جاري.

استراتيجية الدين

يتم حالياً تحديث استراتيجية إدارة الدين بشكل سنوي وسوف يتم نشر استراتيجية إدارة الدين العام الجديدة خلال شهر يناير ٢٠٢٣ متضمنة أرصدة الدين المتداول والمحقة بالتعاون مع قطاع الحساب الختامي لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية خلال الأربعة أعوام المقبلة والمتمثلة في:

- تخفيض نسبة الدين الى الناتج المحلي.
- خفض مخاطر إعادة التمويل وزيادة انسيابية هيكل الإهلاكات.
- خفض تكلفة الدين العام.
- زيادة متوسط عمر محفظة الدين.
- زيادة نسبة الدين المتداول الى الدين الغير متداول
- ضمان تمويل الاحتياجات التمويلية لقطاع الموازنة
- دعم تطوير سوق الدين المحلي.